



أثر سياسة التحرر المالي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2022

*طارق سليمان بغني¹
¹قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة.

المخلص

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرر المالي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية 1990-2022، تهدف إلى استعراض تطور القطاع المالي من حيث السياسات الإصلاحية، وتحليل أهم المؤشرات التي تعكس التطور والتحرر المالي في الاقتصاد الليبي، وقياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا. انتهجت الدراسة المنهج التحليلي والقياسي في توضيح العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي، وخلصت إلى ضعف مؤشرات التطور المالي الداخلي والخارجي في الاقتصاد الليبي، وتزايد حدة هذا الضعف مع تراكم المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد، كما وخلصت إلى عدم وجود علاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي وفقاً لمنهجية التكامل المشترك في الأجل الطويل، ومنهجية السببية لجرانجر في الأجل القصير. أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية للقطاع المالي ومواكبة التطور التكنولوجي في المجال المالي، ودعم سياسة الإصلاحات في القطاع المالي، والتدرج في عملية التحرر المالي، وخفض القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية ومنح رأس المال الأجنبي بعض الإمتيازات للعمل داخل المؤسسات المالية المحلية، وأخيراً فإن نجاح أي نشاط اقتصادي يتطلب تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي يفقدها الاقتصاد الليبي. الكلمات المفتاحية: التحرر المالي، النمو الاقتصادي، الكبح المالي، الوساطة المالية، حساب رأس المال.

The impact of financial liberalization on economic growth

An applied study on the Libyan economy for the period 1990-2022

*Tarek suleiman bagni¹

¹Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Zaytouna University.

ABSTRACT

The study examined the impact of financial liberalization on economic growth in the Libyan economy during the time period 1990-2022 The study aimed to review the development of the financial sector in terms of reform policies, analyze the most important indicators that reflect financial development in the Libyan economy, and measure the relationship between financial liberalization and economic growth in Libya The study used the analytical and analogical approach to clarify the relationship between financial liberalization and economic growth. The study concluded that indicators of internal and external financial development in the Libyan economy were weak, and the severity of this weakness increased with the accumulation of economic, political, and security problems that the country



experienced. he study also found that there is no relationship between financial liberalization and economic growth according to the cointegration methodology in the long run and the Granger causality methodology in the short run. The study recommended the need to develop the infrastructure of the financial sector, keep pace with technological development in the financial field, support the policy of reforms in the financial sector, gradually implement the financial liberalization process, ease restrictions imposed on the movement of foreign funds and grant foreign capital some privileges to work within local financial institutions. Finally, the success of any economic activity requires the creation of economic, political and security conditions that the Libyan economy lacks

Keywords: Financial liberalization, economic growth, financial repression, financial intermediation, capital account

1-المقدمة:

يُعدّ موضوع تحرير النظام المالي من الموضوعات التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في الدراسات الأكاديمية الاقتصادية، والتي بدأت مع العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ومازالت إلى الوقت الحاضر تتال الاهتمام؛ نظراً لأهميته في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وتبنت العديد من دول العالم النامي سياسة الانفتاح والتحرر المالي خلال هذه الفترة، من رفع القيود وتخفيف الرقابة على حركة رؤوس الأموال وتخفيض تكاليفها ورفع كفاءة التخصيص، وتنوع أدوات الاستثمار المالي؛ لتجميع الادخارات بغرض زيادة الاستثمار، وتحديث نظم التداول وتبسيط إجراءات تنوع المحافظ والتسوية، والوصول إلى التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاقتصاد الحقيقي؛ لتمكين الشركات من الاستثمار الإنتاجي، وخلق فرص العمل مما يُعزز ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

فالرفع من مستوى كفاءة الإنتاج والتصدير الذي يعزز النمو الاقتصادي يعتمد إلى حدّ كبير على وجود قطاعات خدمية متطورة، أهمها الخدمات المالية، وقد حدثت تطورات مهمة في أنشطة الخدمات المالية الدولية، أهمها إعادة الهيكلة، والاتجاه المتزايد نحو تكامل أنشطته، والانفتاح خارج الحدود القومية، وظهور المصارف والمؤسسات المالية الضخمة عابرة الحدود، نتيجة ازدياد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية نحو الاندماج أو تملك مصارف ومؤسسات مالية أخرى؛ لتعظيم الربح وتدعيم النفوذ في الأسواق المحلية والدولية، والذي أصبح يتسع باستمرار وتزايد فيه المنافسة بشكل متزايد، وهذه الدراسة هي في إطار توضيح أهمية دور التحرر المالي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي في ظلّ الإصلاحات والتغيرات التي طرأت على القطاع المالي في الاقتصاد الليبي، والانفتاح الذي شهده الاقتصاد الليبي منذ العام 2003م في مختلف المجالات التجارية والمالية.

2-مشكلة الدراسة:

يُعدّ الاقتصاد الليبي اقتصاداً ربيعياً يعتمد في حركة نشاطه الاقتصادي على إيرادات النفط التي تشكل شريان الحياة، للاقتصاد الليبي الذي تعتمد عليه الدولة في تسيير حركة النشاط الاقتصادي، حيث تشكل إيرادات الصادرات النفطية حوالي 95% في المتوسط من إجمالي الصادرات، وما نسبته 76% كمتوسط سنوي من قيمة إيرادات الموازنة العامة، كما يساهم القطاع النفطي بما نسبته 56% كمتوسط سنوي من إجمالي الناتج المحلي بالتالي تتضح سيطرته على القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.



سعت السلطات المحلية منذ عقود مضت على انتهاز استراتيجية التنوع الاقتصادي، وإعطاء أهمية لبقية القطاعات من توجيه الاستثمارات نحو هذه القطاعات، ومن بينها القطاع الخدمي الذي يحوي العديد من القطاعات الخدمية المتنوعة، من أهمها قطاع الوساطة المالية (القطاع المالي) حسب التصنيف الهيكلي للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار التوجه الدولي نحو سياسة التحرر للنظام المالي للعديد من الدول النامية، والتقليل من سياسة الكبح والتقييد المالي خلال العقود الثلاث الماضية، كان للاقتصاد الوطني ذات التوجه نحو سياسة التحرر المالي وإن جاءت متأخرة مقارنة ببعض الدول النامية، حيث شهد الاقتصاد الليبي مع بداية العقد الأول من الألفية الجديدة تغييرات وإصلاحات اقتصادية طالت معظم معالم الاقتصاد الليبي وكان من بينها القطاع المالي.

فقد نال القطاع المالي جزءاً من تلك الإصلاحات والتغييرات، طالت عدة جوانب بدءاً من استقلالية المصرف المركزي إلى خصخصة القطاع المصرفي، ودخول القطاع الخاص للقطاع المالي بعد أن كان حكراً على القطاع العام إلى مجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي هدفت إلى تعزيز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الليبي، ومساهمته في تعزيز نمو القطاع الخدمي وسينعكس في المجلد على النمو الاقتصادي الكلي في ظل سياسة التنوع الاقتصادي، التي تهدف للحدّ من الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيسي، ومحدد وحيد للنمو في الاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن التساؤل المهم في هذا الصدد هو إلى أي مدى ساهمت الإجراءات والإصلاحات والتطورات التي استهدفت تحرير القطاع المالي في ليبيا بأثر إيجابي في زيادة معدل النمو الاقتصادي؟

حتى تتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تمّ تجزئة هذا التساؤل إلى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هي الإجراءات والسياسات المتخذة في مجال تحرير القطاع المالي داخلياً وخارجياً في الاقتصاد الليبي؟
- ❖ ماهي أهم المؤشرات التي تعكس مستوى ودرجة التحرر المالي في الاقتصاد الليبي؟
- ❖ هل هناك علاقة بين نهج التحرر المالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي في ليبيا؟
- ❖ ماهو المطلوب مستقبلاً لزيادة دور القطاع المالي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي؟

3 - فرضية الدراسة:

- ❖ ضعف مؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد الليبي رغم السياسات الإصلاحية التي طالت القطاع المالي في ليبيا.
- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحرر المالي المستخدمة في الدراسة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

4-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جانب مهم من محددات النمو الاقتصادي، وهو تطور وتحرير القطاع المالي في ظلّ إهمال العديد من محددات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يتضارب مع توجهات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي في الحد من الاعتماد شبه الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي على محدد ناتج قطاع النفط، من المهم



جداً تتبع مسار النمو الاقتصادي من محددات نمو أخرى غير النفط، وبالتالي فهذه الدراسة في إطار توضيح أهمية القطاع المالي كمحدد للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

5- أهداف الدراسة:

- ❖ توضيح أهمية القطاع المالي في المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي نظرياً.
- ❖ استعراض تطور القطاع المالي في الاقتصاد الليبي.
- ❖ تحليل أهم المؤشرات التي تعكس التطور والتحرر المالي في الاقتصاد الليبي.
- ❖ قياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا

6- منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، استخدمت عدد من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، كالمنهج الإستقرائي في وصف وتحليل العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي، وأيضاً المنهج القياسي مستندةً على البيانات والإحصاءات المرتبطة بمتغيرات الدراسة في قياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا، وحددت النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين مؤشرات التحرر المالي والنمو الاقتصادي على النحو التالي:

- **المتغير التابع** يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي.
 - **المتغير المستقل** يمثل التحرر المالي من خلال ثلاثة مؤشرات، على النحو التالي:
 - 1-نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع نسبة للناتج المحلي الإجمالي (M2).
 - 2-نسبة شبه النقود (الودائع الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي (M1).
 - 3-نسبة الإئتمان المحلي للناتج المحلي الإجمالي (CB).
- وبالتالي ياخذ النموذج الصيغة القياسية العامة التالية:

$$GDP=a +M2b_1 +M1b_2 +CBb_3+u$$

7- حدود الدراسة:

- ❖ الحد المكاني: تحليل وقياس أثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.
- ❖ الحد الزمني: تحليل وقياس الفترة الزمنية 1990م-2022م.

8- الدراسات السابقة:

8-1 دراسة (ارزي فتحي، ميلوي صالح 2022) بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في ظلّ دورة العولمة الحديثة دراسة قياسية باستعمال نموذج التكامل المشترك Ardl في الجزائر للفترة (1990-2020)، هدفت إلى تسليط الضوء على دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1990-2020) في ظلّ التطورات والتغيرات المحلية والدولية، وخلصت الدراسة وفق المنهج المتبع، لنموذج التكامل المشترك ARDL في الدراسة القياسية المبنية على مؤشرات التحرر المالي، أنه ليس هناك أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا مفاده تأثير عامل محوري متمثل في قطاع المحروقات الذي ساهم في زيادة



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: [wwwhttps://fezzanu.edu.ly/](https://fezzanu.edu.ly/)



الدخل القومي وتحسن في رصيد ميزان المدفوعات، وبناءً عليه لابد من إعادة النظر في الاستراتيجية المالية التي تستوجب توفر شروط نجاح كتطوير القطاع المالي والمصرفي، والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي، وتطبيق الحوكمة الرشيدة؛ لتحقيق نمو اقتصادي يواكب متطلبات النظام المالي العالمي الجديد.

8-2 دراسة (عديبه نشوي، 2022) بعنوان أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مصر، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL، تم استخدام الإئتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة كمؤشر لتحرير النظام المصرفي الداخلي والاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي كمؤشر لتحرير رأس المال الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي وغير معنوي للإئتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي وسعر الفائدة على النمو الاقتصادي، فيما كان الأثر إيجابي بالنسبة للاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي في الأجل الطويل، وأوصت لضرورة تبني السياسة النقدية في مصر لسعر الفائدة الصفري، وتوفير المقومات الداعمة للاستثمار الأجنبي في مصر.

8-3 دراسة (ابتسام علي حسي، بدر شحادة حمدان 2020) بعنوان: التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال السلاسل الزمنية السنوية للمدة 2004-2018 لعدد من المتغيرات النقدية والمالية (عرض النقد بالمعنى الواسع / GDP، ومعدل التراكم الرأسمالي / GDP، ونسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص / GDP) معبرة عن التطور في القطاع المالي في العراق، تم اختيار المدة تماشياً مع ما شهده العراق من ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي، واستعملت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي؛ من أجل بناء النموذج القياسي المناسب لقياس أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق، واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، وأظهرت نتائج التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع البحث، كما توصل اختبار السببية جرانجر إلى وجود اتجاه أحادي سببية من المتغيرات المالية إلى متغير النمو الاقتصادي، وتوصل البحث إلى وجود تأثير لكل من (عرض النقد بالمعنى الواسع / GDP، ونسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص / GDP) في النمو الاقتصادي في العراق، بينما كان معدل التراكم الرأسمالي / GDP غير معنوي إحصائياً. أوصت الدراسة بضرورة توجيه الإئتمان المحلي إلى استثمارات منتجة، عن طريق الإهتمام بمعدل التراكم الرأسمالي الذي يوجه إلى الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة تشريعية آمنة ومستقرة تساعد على التحرير المالي؛ لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

8-4 دراسة (سبيكي وفاء، 2018) بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015)، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من خمسة دول المينا خلال الفترة من 1990م إلى 2015م، باستخدام معطيات البانل واستناداً على خمسة متغيرات اقتصادية تمثلت في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع ومؤشر عرض النقود، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة. وتوصلت إلى وجود أثر جوهري للمتغيرين الماليين المستخدمين في الدراسة على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث كان هذا الأثر ايجابي بالنسبة لمؤشر عرض النقود وسلبى للقروض الممنوحة للقطاع الخاص.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



5-8 دراسة (صخراوي جميلة، 2017) بعنوان: اثر سياسة التحرير المالي علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م. هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسات الإصلاحية التي نهجتها الجزائر في القطاع المالي خلال الفترة 1990-2014م، وتقدير نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني ARDL بالاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي كمتغير تابع، أما متغيرات سياسة التحرر المالي كمتغيرات مستقلة، تمثلت في سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة على القروض، ورصيد حساب رأس المال والانفتاح التجاري، وقد خلصت الدراسة الي وجود علاقة قصيرة الاجل وعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير القطاع وتقليص سيطرة البنوك العمومية والإستعانة بالاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، كما اوصت الدراسة بضرورة استخدام سياسة التدرج تجنباً؛ للوقوع في الازمات .

6-8 دراسة (اسماعيل ذكري، 2013) بعنوان: أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، تناولت الدراسة أثر سياسات الانفتاح والتحرر المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009م، وهدفت إلى تقييم الجهود التي بذلتها المملكة في مجال الإنفتاح المالي على العالم الخارجي، تقييم النمو الاقتصادي بمؤشر النمو الاقتصادي في حين تم تحديد متغيرات الانفتاح المالي بكل من الاستثمار الأجنبي وصافي الأصول الأجنبية للمصارف والعائد على الاستثمار الداخلي كمتغيرات مستقلة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العناصر المؤثرة على النمو الاقتصادي هو الاستثمار الأجنبي بصورة موجبة، وإن كانت العلاقة غير معنوية وضعيفة.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم سياسات الإنفتاح المالي للمملكة العربية السعودية.

7-8التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في إطار توجه العديد من الدول النامية إلى تبني سياسة التحرر والانفتاح المالي، مع التوجه إلى الإنخراط بصورة أكبر في اقتصاديات السوق، وتختلف طبيعة وبنية ودرجة الانفتاح والتحرر في الدول النامية، لذا فإن قياس العلاقة بين سياسة التحرر المالي والنمو الاقتصادي تخضع للعديد من المؤشرات والمتغيرات، هذه المتغيرات والمؤشرات تختلف في وجودها ودرجة تطورها في اقتصاديات الدول النامية، فمن ضمن هذه المؤشرات السوق المالية، وسعر الفائدة، والاستثمارات الأجنبية وحجم الوساطة المالية وغيرها، وهذا ما يجعل خصوصية لكل اقتصاد من الاقتصادات النامية في اختيار، وتحديد مؤشرات التحرر والتي تخضع لطبيعة ودرجة تطور النظام المالي.

أغلب الدراسات أظهرت النتائج ضعف دور التحرر المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل ضعف المقومات التي يرتكز عليها التحرر المالي في هذه الدول، ولإيني هذا وجود أثر إيجابي للتحرر المالي في بعض الدول، والاقتصاد الليبي حديث التحرر المالي ويفتقر للعديد من مؤشرات التحرر المالي؛ لذا تم التركيز على مؤشرات محددة تعكس خصوصية درجة التحرر المالي في الاقتصاد الليبي.

وبناءً على الدراسات السابقة ووجود دول تقترب في خصائصها من الاقتصاد الليبي من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي الربيعي ودرجة تطور النظام المالي، وفي ظل ندرة وجود دراسات تناولت التحرر المالي في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي خصوصاً خلال العقد الأخير من الزمن، فقد تم تحديد مؤشر نسبة عرض النقود ومؤشر شبه النقود



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



ومؤشر الإئتمان المحلي، أما مؤشر الاستثمار الأجنبي توقفت التدفقات مع تردي الوضع الأمني في البلاد؛ لذا لا يمكن الحصول على سلسلة زمنية متواصلة للمتغير .

يهدف الباحث من دراسته؛ لتوضيح أهمية القطاع المالي في الاقتصاد الليبي في دفع عجلة النمو الاقتصادي أمام السلطات المختصة في إطار استراتيجية التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد الكلي على النفط، وتحديد أهم مرتكزات نجاح سياسة التحرر المالي في الاقتصاد الليبي.

9 - الإطار النظري للإنتفاحة المالي والنمو الاقتصادي.

1-9 تعريف الإنتفاحة المالي:

يندرج التحرر أو الإنتفاحة المالي، ضمن سياق التحرير الاقتصادي، يُعدّ أحد مكوناته الرئيسية في برامج الإصلاح الاقتصادي، كما يندرج ضمن التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم على مبدأ التحرير من القيود والعراقيل وزيادة حدّة المنافسة بين البنوك، واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات، وتطبيق مقررات لجنة بازل العالمية، وعرفها "MURAT UCER" "على أنها : عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحريم معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة (Murat Ucer. 2000. p20).

2-9 الجوانب الأساسية للتحرر المالي:

يُعرف النظام المالي بأنه النظام الذي يتكون من مجموعة من الأسواق والأفراد والمؤسسات التي تتعامل في تلك الأسواق مع وجود مجموعة من الهيئات الإشرافية والرقابية؛ لتنظيم التعامل والتداول، والمستخدم النهائي للنظام المالي هم الأفراد والشركات الذين يرغبون في الاقتراض أو الاقتراض (2004)، Bain and Howells فهو يُعدّ أهم قناة؛ لتمير الأذخار نحو الاستثمار وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور القطاع المالي دلالة؛ لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي، ودعت الظروف الاقتصادية في العالم إلى وجود اختلاف في الأنظمة المالية في الدول، إذ نجد في السبعينات من القرن الماضي تعزيز دور الدولة من طرف معظم الدول النامية حيث ظلت أنظمتها المالية تعاني من صعوبات وحواجز منعته من أداء دورها المناط بها، بسبب فرض العديد من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي، لذا اتجهت العديد من الدول النامية مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى التقليل من سياسة الكبح المالي والاتجاه نحو سياسة التحرر المالي، ومهما اختلفت إجراءات وخطوات سياسة التحرير المالي إلا أنها تشمل ثلاثة جوانب رئيسية وفق مايلي: (بن علال بلقاسم، 2012، ص6) :

$$LF = LSBI + LMF + LCC$$

حيث: LF----- التحرر المالي

LSBI----- تحرير النظام المصرفي المحلي

LMF----- تحرير الأسواق المالية

LCC----- تحرير حساب رأس المال.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



هذه الجوانب تعكس التحرر المالي الذي يتمثل في إعطاء البنوك، والمؤسسات المالية استقلاليتها التامة وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا يتم بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، والتخلي عن سياسة توجيه الإئتمان، وإنشاء نظام محدد ومبسط للتأمين على الودائع، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والتحديث التقني سواء فيما يخص تطوير كفاءة الجهاز الإداري، وآلية العمل المصرفي في مجال نظام المدفوعات والتسوية والإيداع، واستخدام أحدث التقنيات الحديثة، وتعكس هذه الإجراءات التحرير المالي الداخلي، أما التحرير الخارجي فيتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، وفتح سوق الأوراق المالية أمام التداول الخارجي، وتحرير أسعار صرف العملات وجعلها تتحدد وفق آليات السوق، والفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي وهذه الإصلاحات تُعدّ تكملة للإففتاح المالي الداخلي.

9-3 العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي:

من أبرز من تناول هذه العلاقة Shaw في كتابه العمق في التطور الاقتصادي عام 1973م حيث خلص إلى أن العمق المالي شرط ضروري؛ لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي وأنه يمرّ عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب الطلب والعرض، كما خلص إلى أهمية النقود الداخلية لتوفير التمويل اللازم للاستثمار، وبين أن الوساطة المالية تلعب دوراً مهماً في تمويل القطاع الخاص عن طريق عملية خلق الإئتمان، وبالتالي فإن حجم المدخرات يرتبط بالنشاط الاقتصادي، وهنا تظهر أهمية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، فتحرير أسعار الفائدة، وتركها تتحدد في السوق حسب الطلب والعرض، يؤدي إلى جلب المزيد من المدخرات المالية التي تزيد من القدرة على منح الإئتمان، ويمكن تلخيص دور الإففتاح في النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته في النقاط التالية:

- 1- رفع القيود عن الإئتمان تعطي مجالاً أوسع في عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية سواء من ناحية التوجيه أو حجم الإئتمان.
- 2- رفع معدلات الادخار بتوفير وسائل وأوعية ادخار متنوعة، من حيث السيولة والمخاطرة والربحية تواكب تطلعات وقدرات المدخر الوطني والأجنبي، والسماح بدخول المصارف الأجنبية ذات التمويل العالي يساهم بتوفير فرص كبيرة؛ لتمويل المشروعات الاستثمارية وخلق فرص العمل، وخلق أجواء المنافسة بين المؤسسات المالية (اندرواس، 2006، ص 84).
- 3- تحسين عوائد وكفاءة الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات المالية، هي الأقدر على إيجاد الفرص الاستثمارية الأكفأ، وبالتالي فالنظام المالي المتطور يعمل على زيادة حصة الادخارات المخصصة للنشاطات الإنتاجية، فكلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المتنافسة، كلما ارتفعت إنتاجية عوامل الإنتاج، ونستنتج مما سبق أن هناك تأثير إيجابي للإففتاح المالي الكفؤ على النمو، وأن النظام المالي الفعال لا يكمن دوره فقط في تحفيز النمو من خلال تمويل التنمية، بل في رفع إنتاجية وكفاءة الاستثمارات وتحقيق التخصيص الأفضل للموارد المتاحة.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



10- الانفتاح المالي في الاقتصاد الليبي.

1-10 التطورات والتغيرات التي شهدتها القطاع المالي:

تميز النظام المالي في الاقتصاد الليبي خلال المرحلة الممتدة بين 1977-2002 بخضوعه لقواعد النظام الاشتراكي المبني على آلية التدخل الحكومي في مجال التمويل، الأمر الذي أدى إلى تعاضد دور الخزينة العامة، وهيمنتها على حساب النظام المصرفي، وتهميش وإهمال دور القطاع المصرفي الذي أصبح يتميز بالسلبية سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض، فمن بين سياسات الكبح المالي في ليبيا غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة، بالإضافة إلى عدم استقلالية البنك المركزي وخضوعه والنظام المصرفي معاً إلى القرارات المركزية، وفي ظل هذا النظام فإن توزيع الإئتمان وسقفه وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيداً عن معيار المرادوية المالية لصالح المؤسسات المصرفية، وأدت هذه السياسة إلى إبعاد المصارف عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاستثمارات وتعبئة الادخارات.

مع بداية القرن الواحد والعشرين وفي ظل الإنفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد إلغاء العقوبات الاقتصادية الدولية على ليبيا، بدأ النظام المالي يشهد تحسناً ملحوظاً من خلال مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها ابتداءً من عام 2003م، منها على سبيل المثال لا الحصر تحرير أسعار الفائدة الدائنة على الودائع، وترك الحرية للمصارف للتفاوض بشأنها مع زبائنها، وتوحيد أسعار الفائدة المدينة على القروض والتسهيلات، بما يعادل سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافاً إليه على الأكثر نسبة 2.5%، وتخفيض سعر الفائدة على ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي من 2.5 إلى 1.75%؛ لتشجيع المصارف التجارية للبحث عن مصادر استثمار محلية (مصرف ليبيا المركزي 1/2020، 40)، وإدخال تعديل في القانون المصرفي ينص على ألا يتلقى مصرف ليبيا المركزي توجيهات من الحكومة والذي ساهم في استقلالية أكبر للمصرف المركزي، وإعادة هيكليته، وسمح القانون رقم 1 لسنة 1993 بعودة البنوك الأجنبية للعمل في ليبيا، وكذلك رأس المال الخاص وإن لم يُفعل على أرض الواقع إلا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية. وفي يناير 2004 أنشئت الهيئة العامة للتملك؛ لتتولى وضع وتنفيذ إستراتيجية عامة للخصخصة شملت القطاع المالي. كما تم إنشاء سوق الأوراق المالية في يونيو 2006 ويتمتع هذا السوق برأسمال بلغ 20 مليون دينار ليبي منها مليوني دينار على شكل أسهم، ويهدف هذا السوق؛ لمواكبة الإنفتاح الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وعملية توسيع قاعدة الملكية والخصخصة، إلا إن أدائه ظلّ محدوداً في أولى خطواته، وتواجهه عقبة ضعف القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، كما كان من ضمن الإجراءات المتخذة في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية والتحرر المالي فتح السوق المحلية؛ لإنشاء البنوك الأهلية والأجنبية.

كما تمّ نقل ملكية بعض البنوك العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى هيئة مختصة بإعادة الهيكلة المصرفية، وارتفع عدد المصارف بعد العام 2011م إلى تسعة عشرة مصرفاً، منها ثلاثة عشر مصرفاً خاصاً، وستة مصارف عامة ومختلطة، كما موضح في الجدول رقم (1).

أما في إطار التحرر الخارجي فيما يتعلق بتحرير الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات، تضمنت إجراءات التحرير تقليل القيود على حركة الحساب الرأسمالي، من خلال تخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد،



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة وأستثمارات المحافظ المالية، كالأسهم والسندات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية والمعاملات المتعلقة بالثروات الشخصية، والمعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية والالتزامات والتسهيلات الإئتمانية المقدمة من الدول المتقدمة.

ويمكن ملاحظة ذلك جلياً من حجم التدفقات الواردة والصادرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين مختلفتين في التوجه الخارجي، فالفترة 1990-2002م، كانت امتداد لفترة ضعف الإنفتاح التجاري والمالي مع العالم الخارجي، فكانت نسبة التدفقات الداخلة إلى الناتج في المتوسط حوالي 0.003%، فيما كانت نسبة التدفقات المالية الخارجة نسبة للناتج المحلي لنفس الفترة حوالي 2% كمتوسط سنوي، بالمقابل شهدت الفترة 2003-2013 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية والإنفتاح مع العالم الخارجي تحسناً ملحوظاً في نسبة التدفقات المالية، سواء الداخلة أو الخارجة نسبة للناتج المحلي حيث بلغت نسبة التدفقات الداخلة إلى الناتج المحلي في المتوسط 0.02% سنوياً فيما بلغت نسبة التدفقات الخارجة إلى الناتج المحلي نسبة 12% كمتوسط سنوي، وهو ما يعكس إجمالاً زيادة في درجة الإنفتاح المالي، وتخفيف القيود على حركة الحساب المالي والرأسمالي.

من ضمن إجراءات تخفيف القيود على التحويلات من جانب واحد في حساب العمليات الجارية، وخصوصاً تحويلات العمالة، وهو ما ساهم في ارتفاع هذا البند خصوصاً أن الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المرسله، وليست المستقبلية لتحويلات العمالة، حيث بلغ متوسط العجز الذي صاحب هذا

جدول رقم (1)

عدد المصارف الخاصة والعامة في القطاع المالي الليبي

الرقم	المصرف	الملكية	الموقع
1	مصرف الجمهورية	عامة	طرابلس
2	مصرف التجاري الوطني	عامة	البيضاء
3	المصرف الليبي الخارجي	عامة	طرابلس
4	مصرف الصحاري	مختلطة	طرابلس
5	مصرف الوحدة	مختلطة	بنغازي
6	مصرف شمال أفريقيا	مختلطة	طرابلس
7	مصرف التجارة والتنمية	خاصة	بنغازي
8	مصرف الوفاء	خاصة	طرابلس
9	مصرف الإجماع العربي	خاصة	طرابلس
10	مصرف الواحة	خاصة	طرابلس
11	مصرف السرايا للتجارة والاستثمار	خاصة	طرابلس
12	مصرف المتوسط	خاصة	بنغازي
13	مصرف المتحد	خاصة	طرابلس
14	مصرف التجاري العربي	خاصة	طرابلس
15	مصرف الخليج الأول	خاصة	طرابلس
16	مصرف النوران	خاصة	طرابلس
17	مصرف اليقين	خاصة	طرابلس
18	مصرف الإسلامي الليبي	خاصة	طرابلس
19	مصرف الأمان	خاصة	طرابلس

المصدر: النشره الاقتصادية، أعداد مختلفة



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



الحساب خلال الفترة 1990-2002 حوالي 236 مليون دينار كمتوسط سنوي، فيما بلغ هذا العجز حوالي 1776 مليون دينار كمتوسط سنوي خلال الفترة 2003-2016م، وهو ما يعكس الارتفاع الكبير في حجم التدفقات للخارج بعد تخفيف القيود على الحساب الجاري، حيث تضاعف العجز أكثر من سبع مرات مقارنة بفترة ضعف الإنفتاح المالي.

مع بداية العام 2014م بدأ النزاع العسكري والسياسي داخل البلاد، الذي عطل كثيراً من إجراءات الإصلاح والتغيير التي تم تبنيها خلال الفترة من 2003-2013 - تم ذكرها سابقاً- فالأحداث التي حصلت منذ بداية العام 2014 أدت إلى إغلاق سوق الأوراق المالية مؤقتاً إلى حين تهية الأوضاع المناسبة لإعادة افتتاحه، أدت هذه الأحداث لإقسام السلطة النقدية في البلاد، ووجود مصرفان مركزيان أحدهما في شرق البلاد والآخر في غربها يعمل كل منهما مستقلاً عن الآخر، الذي انعكس سلباً على أداء القطاع المالي في السيولة والإئتمان، والودائع وانهايار الثقة في القطاع المالي، فقد ارتفع حجم النقد المتداول خارج المصارف من أقل من 3 مليارات دينار لبيي عام 2014 إلى أكثر من 27 مليار دينار خلال العام 2017، كما أن هذه الأحداث أدت إلى توقف الاستثمارات الأجنبية، وظهور السوق الموازي لسعر صرف الدينار، وانهايار في قيمة العملة في السوق الموازي مما دعا السلطة النقدية في غرب البلاد في ظل هذه الظروف كحل مؤقت، بفرض ضريبة إضافية (رسم) بنسبة 183 % على مشتريات النقد الأجنبي في سبتمبر 2018؛ كإجراء وقائي لحماية قيمة الدينار الليبي، وبالمجمل فإن الأحداث السياسية والعسكرية أثرت سلباً على القطاع المالي وأوقفت مسار التحرر والإنفتاح في هذا القطاع فلا زالت المصارف، لاسيما الحكومية منها، تهيمن بشدة على القطاع المالي في ليبيا.

10-2 ملامح النظام المالي في الاقتصاد الليبي:

تستحوذ المصارف الحكومية على 81 % من الأصول في هذا القطاع لكنها تخضع لهيمنة مجموعة من المصارف الحكومية ضعيفة الأداء، وتستحوذ المصارف الحكومية الخمسة على أكثر من 90 % من الودائع في ليبيا، ويرجع ذلك إلى صرف الرواتب الحكومية بشكل أساسي من خلال المصارف الحكومية بالإضافة إلى العديد من المزايا الخفية الممنوحة لهذه المصارف، ومن بينها التصور العام بضمان الودائع بشكل ضمني وتعد نسبة انتشار حسابات المستهلكين مرتفعة من الناحية الفنية؛ نظراً لعمليات إيداع الرواتب، لكن خدمات الوساطة المالية بخلاف تحويلات الرواتب، محدودة للغاية. وتُحرم منشآت الأعمال الخاصة حرماناً الوساطة المالية شبه كامل من خدمات القطاع المالي الرسمي، وتبلغ أصول الجهاز المصرفي 124 مليار دينار لبيي حتى عام 2018 منها 16 مليار دينار لبيي قروض واعتمادات والتي تعادل 13% كنسبة من الأصول، وتجاوزت نسبة كفاية رأس المال 15 % على مدى الفترة 2014-2018 وفي عام 2013 صدر القانون رقم 1 في منع المعاملات الربوية وتحريم الفائدة على جميع المعاملات المدنية والتجارية، مما أدى إلى انخفاض منح الإئتمانات أما المؤسسات الأخرى غير المصارف، فهناك 22 شركة تأمين (أكبر شركتين تسيطران على 60 % من أصول هذه الصناعة) مؤسسات الإئتمان المتخصصة تشمل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصرف الزراعي، ومصرف التنمية، والمصرف الريفي معظمها توقفت عن عمليات التمويل للنشاطات الاقتصادية المتنوعة (البنك الدولي، 2020، ص 23).



10-3 مؤشرات الانفتاح المالي في الاقتصاد الليبي:

من أهم المؤشرات المتعارف عليها والمستخدمة في قياس التحرر المالي هي حجم الوساطة المالية، وحجم أشباه النقود للنواتج المحلي، ونسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي ويمكن توضيحها على النحو التالي:

10-3-1 مؤشر حجم الوساطة المالية..

يطلق عليه أيضاً مؤشر عرض النقود، ويمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة إلى الناتج المحلي)، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية وبالتالي ارتفاع درجة التحرر المالي. نلاحظ في الجدول رقم (2) أن مؤشر عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت نسبته في المتوسط لفترة الدراسة 71%، وهي كموشر تُعدّ عالية تعكس مستوى عالي من درجة التحرر المالي في الاقتصاد الليبي، والحقيقة إن ارتفاع هذه النسبة لايعكس حقيقة التحرر المالي، فمن ملاحظة درجة المؤشر في فترات مختلفة يتضح أن أكثر فترة يعكسها المؤشر حقيقة هي الفترة 2003-2013 والتي شهدت استقراراً سياسياً واقتصادياً إذا ما استثنينا عام 2011، بلغت نسبة المؤشر في المتوسط 49%.

أما الفترة 1990-2002 شهد المؤشر ارتفاعاً بلغت نسبته 72%، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، وارتفاع عرض النقود الناتج عن ارتفاع الإنفاق العام والدين العام المحلي لهذه الفترة، التي شهدت الحصار الاقتصادي انعكاسه سلباً على معظم القطاعات الاقتصادية، وكانت فترة انغلاق على العالم الخارجي بشكل كبير في كل المجالات، وبالتالي لايعكس هذا المؤشر حقيقة الإنفتاح المالي خلال هذه الفترة، كذلك الحال للفترة 2014-2022 والتي شهدت في معظمها أحداثاً سياسية وأمنية واقتصادية أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الليبي بشكل عام. والقطاع المالي بشكل خاص، شهدت هذه الفترة انخفاضاً في إنتاج النفط نتيجة للإغلاق المتكرر للحقول النفطية والذي انعكس على انخفاض الناتج المحلي، كما شهدت الفترة ارتفاعاً في عرض النقود؛ لتمويل الحروب المتتالية التي شهدتها البلاد في ظل وجود مصرفيين مركزيين يصدران النقود دون مراعاة لمتطلبات الإصدار النقدي مع انهيار الثقة في القطاع المصرفي، وتفاقم مشكلة السيولة وهو ما انعكس في النهاية على ارتفاع قيمة المؤشر؛ نتيجة لارتفاع نسبة عرض النقود مقارنة بنسبة زيادة الناتج المحلي، ولكن حقيقته لاتعكس درجة الإنفتاح المالي للأسباب التي ذكرت سابقاً.

10-3-2 مؤشر إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة المصارف على توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويُعدّ من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.



جدول رقم (2)

تطور مؤشرات الانفتاح المالي

نسبة الاستثمار الأجنبي للناتج	نسبة الائتمان للناتج	نسبة شبه النقود لناتج	نسبة عرض النقود لناتج	الفترة الزمنية
0.003	0.34	0.29	0.72	2002-1990
0.024	0.14	0.06	0.49	2013-2003
/	0.18	0.02	0.94	2022-2014
/	0.22	0.12	0.71	2022-1990

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة.

يوضح الجدول رقم (2) مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نلاحظ أن قيمة المؤشر منخفضة جداً، لم تتجاوز في المتوسط خلال فترة الدراسة 12%، وهو يعكس الضعف الشديد في درجة الإنفتاح المالي في الاقتصاد الليبي وفقاً؛ لقيم هذا المؤشر، وإذا ما تم ملاحظة درجة ونسبة هذا المؤشر خلال فترات مختلفة من فترة الدراسة، نجد أنها في فترتين كانت ضعيفة جداً بلغت 0.06%، في الفترة 2013-2003 ونسبة 0.02%، خلال الفترة 2022-2014

وهذا يرجع في الأساس إلى انعدام ثقافة الادخار في المجتمع الليبي، كأفراد والتي يرجع أساسها طبعاً إلى الأمر الديني في تحريم الفائدة، وغياب المصارف الإسلامية التي تجذب هذه الادخارات واقتصار الودائع إما ودائع تحت الطلب، أو تكون خارج المصارف والتي ارتفعت نسبتها بدرجة كبيرة في الفترة 2013-2022 نتيجة انهيار الثقة في القطاع المالي، فقد بلغ عرض النقد خارج المصارف عام 2017 ما يقارب 27 مليار دينار، واقتصار الادخار على ودائع المؤسسات الحكومية في الغالب.

أما الفترة 2002-1990 فكانت نسبة المؤشر 29%، وارتفاع هذه النسبة نسبياً لحدٍ ما ليست دليلاً على الإنفتاح المالي خصوصاً خلال فترة شهدت انغلاقاً كبيراً على العالم الخارجي - كما ذكرنا سابقاً. بسبب الحصار الاقتصادي وإنما ارتفاعها يرجع؛ لانخفاض الناتج المحلي بسبب انخفاض أسعار النفط، وإجمالاً فإن هذا الضعف يرجع إلى إن دور المصارف الرئيس نظرياً وعملياً، يكمن في تجميع المدخرات وتمويل الاستثمارات، وهذا الدور في الاقتصاد الليبي ضعيف جداً، والضعف جاء نتيجة؛ لوجود طرف آخر يقوم بهذا الدور، وهو الإنفاق العام وتحديداً الإنفاق الاستثماري ففي ظلّ ما تحقّقه عوائد النفط من تراكمات في الفوائض المالية جعلت من دور المصارف مجرد وسيط في التعامل مابين الأفراد والدولة، وقيام الدولة بعمليات تمويل الاستثمارات، خصوصاً أن القطاع المصرفي ظلّ لفترة طويلة حكراً على ملكية الدولة، وبالتالي كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة جداً وتعكس ضعفاً كبيراً في مستوى التحرر المالي في الاقتصاد الليبي وفقاً لهذا المؤشر.

10-3-3 نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس المؤشر مدى مساهمة المصارف المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، فكلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للمصارف في عملية النمو الاقتصادي وبالتالي يُعدّ مؤشراً للإنفتاح المالي في الاقتصاد.



نلاحظ في الجدول رقم (2) انخفاض قيمة هذا المؤشر على امتداد فترة الدراسة، لم تتجاوز نسبته في المتوسط 22%، كانت أقلها خلال الفترة 2003-2013 وبلغت 14%، وأعلىها خلال الفترة 1990-2002 وبلغت في المتوسط 34%. يمكن تفسير ذلك أن انخفاض قيمة المؤشر تعود إلى سياسة المصرف المركزي في التشديد على إجراءات منح الإئتمان، وتحديد أسقف إئتمانية، لا يجوز للمصارف تجاوزها من خلال الرقابة الإدارية للمصرف المركزي على المصارف التجارية، كما أن ضعف حجم القطاع الخاص، والسيطرة شبه التامة للقطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي في ظل التوجه الاشتراكي الذي كان قائما في الاقتصاد الليبي لفترة زمنية طويلة، ساهم في عدم وجود المؤسسات الخاصة الإنتاجية القابلة للتمويل المصرفي وهو ما أدى إلى انخفاض حجم الإئتمان المقدم وإعطاء مؤشر لتدني حجم الإئتمان مقارنة بارتفاع قيمة الناتج المحلي.

10-3-4 نسبة الاستثمار الاجنبي الي الناتج المحلي الإجمالي.

يعكس المؤشر درجة الإنفتاح المالي الخارجي، ويتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية؛ لميزان المدفوعات من خلال تقليل القيود على حركة رأس المال الداخل والخارج وإعطاء حرية أكبر؛ لتدفق رأس المال الأجنبي للداخل مع إعطاء المزايا وتوفير المناخ المناسب لرأس المال الأجنبي في تطوير القطاع المالي، ويتضح من الجدول رقم (2) إن هذا المؤشر ضعيف جداً، وبلغت نسبته خلال الفترة 1990-2002 حوالي 0.003%، وهي تعكس تدني درجة الإنفتاح خلال هذه الفترة في ظلّ الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً الذي زاد من شدة الإنغلاق مع العالم الخارجي، وتحسنت النسبة بشكل محدود مع بداية فترة الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي بداية من عام 2003 حيث بلغت 0.024% خلال الفترة 2003-2013، ومع اندلاع الصراع العسكري في البلاد بداية العام 2014 توقفت الاستثمارات الأجنبية بشكل شبه كليّ إذا ما استثنينا قطاع النفط، ورحلت العديد من الشركات الأجنبية في ظلّ حالة عدم الاستقرار والفوضى الأمنية.

مما سبق تخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها أن درجة الإنفتاح المالي المحلي والخارجي مازال ضعيفا في الاقتصاد الليبي رغم التحسن الملحوظ في فترات متباعدة لها خصوصيتها عن الفترات الأخرى، إلا أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والفوضى الأمنية في فترات متعاقبة، انعكس سلباً على تطور وأداء وانفتاح القطاع المالي في الاقتصاد الليبي.

11- قياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

لقياس العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يتم اتباع الخطوات التالية:

11-1 تحديد متغيرات النموذج.

تتمثل متغيرات النموذج المناسب في المتغيرات التالية:

- ❖ الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يمثل المتغير التابع، ويُعدّ من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي
- ❖ نسبة عرض النقود للناتج المحلي (M2). يمثل المتغير المستقل الأول، عبارة عن قسمة عرض النقود على الناتج المحلي بالأسعار الجارية.



- ❖ نسبة شبه النقود (الودائع الادخارية) على الناتج المحلي الإجمالي (M1). يمثل المتغير المستقل الثاني، عبارة عن قسمة حجم الودائع الادخارية على الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة الائتمان المحلي للناتج المحلي الإجمالي (CB). يمثل المتغير المستقل الثالث، وهو عبارة عن قسمة حجم الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI) يمثل المتغير المستقل الرابع، عبارة عن قسمة تدفقات الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي، وتم حذف هذا المتغير؛ لعدم وجود سلسلة زمنية كاملة لفترة الدراسة لتوقف التدفقات الاستثمارية الأجنبية منذ العام 2014 عليه يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP=F(M2 .M1 .CB)$$

2-11 الصيغة القياسية للنموذج.

لغرض تقدير معالم النموذج القياسي الأول فإنه يستوجب أولاً تحويله إلى الشكل الخطي، ويكون عن طريق إدخال اللوغاريتم الطبيعي، على طرفي الدالة مع إضافة متغير الخطأ العشوائي لتقدير معالم النموذج على النحو التالي:

$$\ln GDP = A + \ln M2b_1 + \ln M1b_2 + \ln CBb_3 + u$$

حيث أن:

$\ln GDP$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.
$\ln M2$	لوغاريتم عرض النقود نسبة إلى الناتج المحلي بالمفهوم الواسع.
$\ln M1$	لوغاريتم الودائع الادخارية نسبة للناتج المحلي الإجمالي.
$\ln CB$	لوغاريتم الائتمان المصرفي نسبة للناتج المحلي الإجمالي.
u	المتغير العشوائي.

3-11 مصادر البيانات لمتغيرات النموذج القياسي.

استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة الزمنية 1990-2022 بالأسعار الجارية، وتم الحصول على البيانات من منشورات مصرف المركزي المتمثلة في النشرات الاقتصادية.

4-11 تقدير العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي.

لتقدير معالم النموذج القياسي تتبع الدراسة الخطوات التالية:

1-4-11 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي.

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية استخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر D.F بدون قاطع واتجاه (None)، وأظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (3) أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية (Prob) كانت أكبر من 5%، هو ما يعنى قبول فرضية العدم بأن السلاسل الزمنية تحتوى على جذر الوحدة أي غير مستقرة عند مستواها، أما بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات، أظهرت النتائج استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج حيث كانت



القيم الاحتمالية (Prob) أصغر من 5%، وهو يعنى قبول الفرضية البديلة (H1) التي تؤكد على استقرار السلاسل الزمنية، وعليه فإن كل المتغيرات هي متغيرات مستقرة من الدرجة (1).¹

جدول رقم (3)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ديكي فولر) لمتغيرات النموذج

1 st Difference الفرق الأول			Level المستوى			المتغيرات
النتيجة	(prob))	ADF	النتيجة	(.prob))	ADF	
الناتج المحلي	0.0000	- 8.661022	غير مستقرة	0.8329	0.697939-	
عرض النقود/gdp	0.0000	- 11.01524	غير مستقرة	0.9749	0.307871	
الودائع/gdp	0.0000	8.54356	غير مستقرة	0.4593	0.27398	
الإئتمان المصرفي/gdp	0.0000	- 7.543941	غير مستقرة	0.4019	1.740899-	

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

11-4-2 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج القياسي.

تستخدم منهجية التكامل المشترك؛ لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل ويُعرف بأنه التعبير الإحصائي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل (نوال محمود، 2011، ص 182).
لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen-juselius) من خلال طريقة الإمكان العظمى، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول رقم (4)، كما يلاحظ عند اختبار الفرض العدمي إبتداءً من ($r=0$) أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نجد أن إحصائية ((Maximal eigenvalue) غير معنوية عند مستوى 5%، وهي أقل من القيمة الحرجة، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H0) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ونرفض الفرض البديل (H1) بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%، كما هي موضحة بالجدول، وبالتالي يتأكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى في الأجل الطويل بين المتغيرات، وأنها لا تسلك سلوكاً متشابهاً على المدى الطويل، وبما أنه لم تتحقق صفة التكامل المشترك من نفس الرتبة فإنه لا يمكن الانتقال إلى خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ؛ لإنعدام التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وبدل ذلك نلجأ لقياس العلاقة باستخدام العلاقة السببية لجرانجر في الأجل القصير.



جدول رقم (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك

اختبار الامكانية العظمى (Maximum Eigenvalue Test)				
فرض العدم		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	القيم الاحصائية	القيم الحرجة	الاحتمال
None *	0.470663	40.44961	47.85613	0.2068
At most 1	0.380617	20.72959	29.79707	0.3747
At most 2	0.171439	5.879629	15.49471	0.7097
At most 3	0.001599	0.049617	3.841466	0.8237
Max-eigenvalue test indicates 0 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

3-4-11 اختبار السببية (Causality Test)

يستخدم اختبار جرانجر للسببية، في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ما إذا كانت هذه العلاقة في اتجاه واحد أم اتجاهين، أم لا توجد علاقة في الأساس من خلال استخدام انحدار المتغيرات على بعض، وتُظهر نتائج العلاقة السببية كما هي موضحة بالجدول رقم (5) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغيرات النموذج، أو اتجاه واحد، حيث أن كل القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، وهو ما يعني أن القيم المحسوبة لـ F أقل من القيم الجدولية لـ F ، وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة متبادلة بين متغيرات النموذج أو في اتجاه واحد بين متغيرات النموذج.



جدول رقم (5)

نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2412	1.50262	31	M1 does not Granger Cause GDP
0.1852	1.80034		GDP does not Granger Cause M1
0.3391	1.12803	31	M2 does not Granger Cause GDP
0.4226	0.89046		GDP does not Granger Cause M2
0.2052	1.68427	31	BC does not Granger Cause GDP
0.6478	0.44146		GDP does not Granger Cause BC
0.9645	0.03619	31	M2 does not Granger Cause M1
0.2185	1.61354		M1 does not Granger Cause M2
0.9709	0.0296	31	BC does not Granger Cause M1
0.1808	1.82783		M1 does not Granger Cause BC
0.8703	0.13965	31	BC does not Granger Cause M2
0.2221	1.59504		M2 does not Granger Cause BC

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

11-4-4 قياس درجة الارتباط بين متغيرات النموذج

يوضح الجدول التالي رقم (6) قياس درجة الارتباط بين متغيرات النموذج القياسي، وأظهرت النتائج علاقة عكسية مخالفة للنظرية الاقتصادية بين الناتج المحلي ومؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد الليبي، مما يعكس ان التحرر المالي ليس له اثر ايجابي علي النمو الاقتصادي، فيما كانت العلاقة متوسطة وإيجابية بين مؤشر الائتمان والمؤشرات الاخرى للانفتاح المالي ، ايضا اظهرت النتائج علاقة عكسية بين مؤشر عرض النقود ومؤشر الودائع الادخارية.

جدول رقم (6)

قياس معامل الارتباط بين متغيرات النموذج

BC	M1	M2	GDP	
-0.78	-0.87	-0.18	1	GDP
0.65	-0.02	1	-0.18	M2
0.68	1	-0.02	-0.87	M1
1	0.68	0.65	-0.78	BC

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

11-4-5 التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.

إن مورد النفط جعل من الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً، يعتمد في حركة نشاطه الاقتصادي على الإيرادات المتأتية من بيع النفط، وارتبط معدل النمو في الاقتصاد الليبي ارتباطاً وثيقاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط،



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



وظلّ النمو في الاقتصاد الليبي نمواً مؤقتاً ومقلباً وخاضعاً لعوامل خارجية خارجة عن سيطرة السلطات المحلية، هذا الاستحواذ لقطاع النفط على مجريات النشاط الاقتصادي هو انعكاس؛ لضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ومساهمة بقية القطاعات الأخرى ومن بينها القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتركز قيم الناتج والصادرات والإيرادات العامة في قطاع واحد هو قطاع النفط، فمخرجات هذا القطاع تشكل في المتوسط 95%، من إجمالي الصادرات و76% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، و56% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس سلباً على جعل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي مرهوناً بالتطورات النفطية. وإن دور القطاعات الأخرى ضعيف جداً، بل إن دور بعض القطاعات منعدم أساساً، إن ضعف تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، هو نتيجة حتمية لاختلال الدور الأساسي المنوط بالقطاع المالي المتمثل في جذب الادخارات وتمويل الاستثمارات، هذا الدور يُعدّ الأساس في تحفيز الإنتاج الحقيقي داخل الدولة، من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، ولكن انعدام هذا الدور جعل من القطاع المالي في أغلبه ليس سوى مؤسسات مالية وسيطة بين الدولة والأفراد، والمؤسسات الحكومية والخاصة في انتقال الأموال، بالتالي فإن نتائج الدراسة القياسية بعدم وجود أثر واضح للتححرر في القطاع المالي على النمو الاقتصادي هو انعكاس للواقع الاقتصادي الليبي ومع استمرار وضعه عدم الاستقرار والفوضى السياسية والأمنية منذ العام 2014 فإن بوادر تحسن هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى تظلّ ضعيفة جداً، وأيضاً جذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها صعباً مع انعدام المناخ الاستثماري المناسب.

12 - النتائج والتوصيات

12-1 أولاً. النتائج:

توصلت الدراسة الي النتائج التالية.

1. ضعف مؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد الليبي حيث بلغت 12% لمؤشر شبه النقود كنسبة من الناتج و22% لمؤشر نسبة الائتمان المحلي للناتج المحلي الاجمالي، ويظلّ هذا الضعف هو نتيجة حتمية؛ لضعف القطاع المالي في أداء دوره الأساسي المناط به في تعبئة الادخارات وتمويل الاستثمارات.
2. ساهم تدخل الدولة في النشاط الاستثماري خاصة وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد سلباً على أداء ودور القطاع المالي في الاقتصاد الليبي.
3. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية بعد العام 2003 في تحسن درجة التحرر الخارجي، لكن تعطل هذه الإصلاحات؛ نتيجة الأحداث السياسية والأمنية بعد العام 2014 انعكس سلباً على مستوى التحرر الخارجي وأدى إلى وقف التدفقات الاستثمارية.
4. ارتبط معدل النمو في الاقتصاد الليبي ارتباطاً وثيقاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، وتظلّ مساهمة بقية القطاعات الأخرى ضعيف جداً في تحديد معدل نمو الناتج المحلي.



مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: www.https://fezzanu.edu.ly/



5. أظهرت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحرر المالي، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي سواء في الأجل القصير، أو الأجل الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك والعلاقة السببية.

12-2-ثانياً. التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

1. التركيز على الإصلاحات التي من شأنها تطوير، وتنويع القطاع المالي وزيادة مستويات ارتباطه بالقطاع الحقيقي، وتعزيز دور أسواق الأوراق المالية في توفير التمويل المطلوب؛ لدعم النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز النظام الرقابي والإشرافي.
2. إن نجاح سياسة تطبيق سياسة التحرير المالي، يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي الذي يسمح بدفع النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو بحاجة لمزيد من الوقت والإصلاحات.
3. يجب أن تأخذ تدابير التحرير المالي بالحسبان، الظروف الاقتصادية والسياسية ويجب أن تتكامل بسياسات محلية ملائمة، وأن تكون مصحوبة ببناء المؤسسات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحرير المالي.
4. تخفيض القيود بشكل أوسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ومنح رأس المال الأجنبي بعض الامتيازات؛ للعمل داخل المؤسسات المالية المحلية.
5. إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من خلال نقل ملكية جزء منها إلى القطاع وتشجيع الإدماج بين المؤسسات المالية، وتعديل القوانين الاقتصادية والمالية؛ لمواكبة التطورات المالية الدولية.

13-المراجع.

أولاً: الكتب:

1. بن قنور، أشواق، 2013، "النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الرؤية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
2. غزال، محمد عزت، 2002، "اقتصادات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت
3. جوجارات، ترجمة هند عبد الغفار عودة، 2015، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، الرياض
4. روبرت بارو، ترجمة نادر إدريس، 2009، محددات النمو الاقتصادي - دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
5. اندرواس، عاطف، 2006، "أسواق الأوراق المالية: بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي و متطلبات تطويرها"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر

ثانياً: الدوريات

1. البنك الدولي، 2006، تقرير منشور عن الاقتصاد الليبي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



2. البنك الدولي، 2020، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثالثاً: الدراسات:

1. بن علال بقاسم، 2012، دراسة بعنوان: أثر تطبيق سياسة التحرر المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤسسة فريدريش إيبيرت، الجزائر.
2. احمد ملاوي، احمد المجالي، 2008، دراسة بعنوان: تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نماذج var مجلة النهضة، الأردن، المجلد التاسع، العدد الأول يناير
3. ميلوى صالح . أرزي فتحي، 2021، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في ظل دورة العولمة الحديثة دراسة قياسية باستعمال نموذج التكامل المشترك ArdI في الجزائر للفترة (1990-2020)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، نوفمبر
4. سبيكي، وفاء، 2018، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015). مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، العدد 9.
5. حسي ابتسام، حمدان بدر، 2020، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق. المجلة العراقية للعلوم، مجلد 18، عدد 66.
6. نوال محمود، 2011، استخدام منهج التحليل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية على التضخم، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7.

رابعاً: المؤتمرات

1. فاخر مفتاح، نظام المالي في ليبيا الواقع ومقترحات الإصلاح، 2012، مؤتمر الاستحقاقات القانونية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا/ بنغازي.

خامساً: التقارير:

1. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي، ميزان المدفوعات، أعداد مختلفة.

a- The books

Howells, P., and Bain, K., (2004) "Financial Markets and Institutions", Prentice Hall, Essex, England

b- The Conferences

Murat Ucer, 2000 « Notes on Financial Liberalization », Proceedings of the Seminar: « Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues », Held in Turkey,